الفصل الثانى

علاقات محمد على التجارية الخارجية وأثـر حروبه على الاقتصاد المصرى

المعروف ان علاقة محمد على بالسلطان العثمانى لم تكن علاقات صفاء أو جفاء على طول الدوام ، كما أن علاقاته بالدول الأوربية كانت تربطها مصالحه فى المقام الأول بحيث اذا تعارضت هذه العلاقات مع مصالحه وقف بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز أو محاولة للتدخل فى شئونه وفيما يلى نعرض لذلك .

أولا : محمد على والدولة العثمانية :

منذ أن عين محمد على واليا على مصر الى أن قامت الحروب بينه وبين الدولة العثمانية التى استولى من خلالها على بلاد الشام ظل يعترف بالتبعية للسلطان العثمانى ، ويظهر الولاء له ، ويدخل لخزانة السلطنة الخاصة الأموال السنوية المقررة ، ومع ذلك فقد كان يدير حكومته بالطريقة التى يراها هو ، وليس بالطريقة التى يريدها السلطان فاذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتملص من تنفيذ هذه الأوامر والأمثلة ذلك عديدة نذكر منها .

١ — على الرغم من معارضة السلطان تصدير القمح المصرى الى الخارج فى سنتى ١٨٠٩ — ١٨١٠ م نظرا للقحط الشديد الذى أصيبت به بعض دول البحر المتوسط فان محمد على تجاهل أوامره ، وأخذ فى تصدير الحبوب الى بريطانيا خاصة وان ذلك كان يدر عليه أرباحا طائلة حيث كان يبيع أردب القمح للانجليز أحيانا بتسعين قرشا ، وأحيانا بمائة قرش بينما كان يبيعه فى الاسواق المصرية بمبلغ عشرين قرشا [1] .

---

(1) Ghorbal M : The Begingings of the Egyptian question and the Rise of Mohamet Ali PP. 281 — 282.

٢ — على الرغم من تبعية مصر للدولة العثمانية ، ودفعها ما هو مقرر عليها سنويا من أموال ، فان هذا لم يمنع محمد على من بيع القمح وغيره من الحبوب الى العثمانيين ، والتعامل معهم تجاريا مثلما كان يتعامل مع غيرهم . يضاف الى ذلك انه كان لمحمد على مندوبا يرعى شئون مصر لدى الباب العالى ، ويراقب حركة التجارة بين البلدين .

ولا يعنى ذلك أن محمد على كان يرفض أوامر السلطان على طول الخط ، فقد كانت علاقاته مع الدول الأخرى كثيرا ما تتأثر بعلاقات هذه الدول مع العثمانيين وفيما يلى نعرض لذلك .

١ — عندما تأزمت العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا طالب محمد على قنصل الروسيا بالاسكندرية انزال العلم الروسى من دار قنصليته واخراج التجار من رعاياه من الثغر ، واقلاع السفن التابعة لدولته من الميناء مهددا أن السفن الروسية التى تصل الاسكندرية بعد الفترة المحددة لذلك سيتم حجزها (٢) ولما طالب قنصل الروسيا باعطائه مهلة خمسة عشر يوما بعد المدة المحددة له بالاسكندرية رفض محمد على طلبه بحجة انه ابلغ الآستانة بموعد رحيله (٣) .

٢ — وعندما شب نزاع بين الدولة العثمانية واليونان أمر محمد على بعدم التعامل مع اليونانيين تجاريا حتى يتم جسم النزاع ، وبعد أن حسم النزاع طلب من ناظر تجارته بأن يتعامل مع اليونانيين رسميا وتجاريا كما كان فى السابق (٤) .

ثانيا : محمد على والدول الأوربية :

وحول علاقة محمد على التجارية بالأوربيين فيبدو انه كان حريصا على استمالتهم ، فقد شجعهم على النزوح الى مصر ، وحبب اليهم الاقامة

---

(٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٥) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ١٤ محرم ١٢٤٤ هـ .
(٣) نفسه : وثيقة بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٤ هـ .
(٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢٧) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية فى ١٦ صفر ١٢٦٤ هـ .

بها ، وضمن لهم الأمن على أموالهم وأرواحهم مما أدى الى انتشـــارهم فى مدن مصر وقراها ، يضاف الى ذلك أن حكومته كانت تغض الطـــرف أحيانا عن بعض تعدياتهم بشرط الا يتعارض ذلك مع مصلحة محمد على حيث كانت لمصالحه الأولوية دائما .

ويبدو أن محمد على كان حريصا على استمالة انجلترا وعدم اغضابها خاصة وانها كانت بمثابة المركز الأول لتصريف تجارة مصر الخارجيـــة خصوصا القطن ، كما أنها كانت صاحبة اليد الطولى فى البحار والامثلـــة على ذلك عديدة نذكر منها .

١ ـــ عندما وضع الانجليز أيديهم على أجزاء من عدن ، وكان لمحمدعلى قوات قريبة من هناك أعـــرب عن استعداده لسحب هذه القوات تجنبـــا لتعكير صـــفو المودة بين الجانبين ، كما أعـــرب عن استعداده لبـــذل مساعيه لترويج مصالح الحكومة الانجليزية هناك فذكر فى خطاب له الى بوغوص بك بانه اذا « كان غرض انجلترا حقيقة » وضع اليد على جهـــة عدن فمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين فانى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك ، أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا أننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم فى سائر الجهات التى استولينا عليها سنبذل المساعى فى سبيل راحتهم وترويج مصالحهم فى هذه الجهات أيضـــا » (٥) .

٢ ـــ وعندما وصلت محمد على شكوى من القنصل الانجليزى بسبب تأخير نقل الفحم الحجرى الى السويس أمر بفصـــل الموظف المســـئول عن ذلك التأخير ، ووعد القنصل بأن الفحم سيشحن فى موعده موضـــحا « ان مصلحة الانجليز لاتقاس بمصالح سائر الدول » (٦) .

٣ ـــ وبعد أن قررت حكومة محمد على تحصيل اعانة حـــربية من

---

(٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢ محـــرم ١٢٥٤ هـ .

(٦) ديوان التجارة والمبيعات محفظة رقم (١٦) من محمد على الى نجله الباشا فى ١٧ جمادى الأول ١٢٥٤ هـ .

التجار الأوربيين بواقع عشرة فى المائة على ايراداتهم اشتكى قنصل انجلترا وفرنسا من تحصيل هذه الاعانة مما دفع الحكومة الى ابطال تحصيل هذه الغرامة من الاجانب (٧) .

٤ — ونتيجة لتعرض بعض التجار الأجانب للمتاعب اثناء تجوالهم فى القرى نظرا لأن جوازات سفرهم كانه مكتوبة بلغات بلادهم ، ولا يفهم الناس تلك اللغات طلب محمد على من القناصل اعطاء تذاكر مكتوبة باللغة العربية الى رعاياهم على أن يصدق عليها من ديوانى مصر والاسكندرية (٨) .

٥ — وعندما التمس قنصل انجلترا الموافقة على عدم تحصيل رسم الجمارك فى جمرك السويس على صنف التيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز وتحصيل هذا الرسم فى جمرك مصر حيث أنه لا يوجد فى السويس خبراء قديرون لتثمين هذا الصنف لم يمانع محمد على فى ذلك ، وان كان قد طلب من رجاله توخى الحيطة والحذر لمنع تهريب هذه البضاعة أثناء نقلها الى مصر (٩) .

٦ — وعندما حدث خلاف بين الخواجة « قصدغلى » التاجر التابع لحكومة روسيا والجمارك طلب محمد على الايضاحات اللازمة عن سبب الخلاف فى محاولة للتوفيق معه (١٠) .

ومع كل ذلك فان مجاراة محمد على للاوربيين لم تكن مطلقة فاذا تعارضت مصالحه مع مصالح هؤلاء أو خرج بعضهم عن حدود اللياقة وقف محمد على بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز أو محاولة للتدخل فى أموره

---

(٧) دفتر قيد الصادر والوارد بديوان التجارة والزراعة ج ٢ ص ٥٤ .

(٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٠) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٩ هـ .

(٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢١) من الجناب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٤ محرم ١٢٦٠ هـ .

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير التجارة .

لدرجة أن أحدا من القناصل أو غيرهم لم يجرؤ على حمله على تغيير رأيه. والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها :

١ — عندما اشتكى قنصل فرنسا من حجز جمرك حلب للتبغ الذى اشتراه بعض التجار الفرنسيين ، وطلب الافراج عن هذا التبغ اتقاء للخسارة رأى محمد على عدم اجابة طلبه خشية أن يؤدى ذلك الى أن يتقدم قناصل سائر الدول بمثل هذا الطلب (١١) .

٢ — وعندما علم محمد على بأن السفن الانجليزية الراسية فى ميناء الاسكندرية لا تراعى قوانين الحجر الصحى اتكالا على وساطة قنصل الانجليز المقيم بالاسكندرية رفض محمد على ذلك واعتبره مخالفا للقوانين ، وطالب الحكومة الانجليزية بعزل هذا القنصل (١٢) .

٣ — وعندما رفض أحد التجار الاجانب دفع مبلغ الخمسة قروش المقررة على كل قنطار من القطن الذى يباع فى الشون الحكومية نظير مصروفات ديوان الأصناف أمر محمد على ناظر تجارته بأن يخبر هذا التاجر بضرورة دفع المبلغ المطلوب خاصة وأن جميع التجار لا يترددون فى دفع هذه القروش عند شرائهم للقطن ، وأنه لا يجب عليه أن يخرج على هذه القاعدة حرصا على مصلحته (١٣) .

٤ — وعندما أصدر محمد على أوامره بحظر تصدير الحرير من بلاد الشام الى الخارج وأبدى القنصل الانجليزى غضبه الشديد نظرا للاضرار التى وقعت على تجار دولته من جراء ذلك فان محمد على لم يرضخ لمطالبه بل حاول التملص منها بحجة أن حكومته دفعت مبلغا

---

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ١٥ محرم ١٢٥٤ هـ .
(١٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات .
(١٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٧ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .

كبيرا فى رأسمال الحرير ، وحتى تستوفى هذا المبلغ فلابد أن تتولى أمر بيعه مدة ثم تتركه بعد ذلك حرا (١٤) .

٥ — وعندما قام « نيقولا زخارية » ترجمان القنصل الانجليزى بدمياط بالاتصال بسفن القراصنة خارج بوغاز دمياط ، وشراء عدد من القوارب منهم لم يرض محمد على عن ذلك العمل وأمر بوغوص بك أن يلفت نظر القنصل الانجليزى الى أعمال ترجمانه حتى لا تتكرر (١٥) .

٦ — وعندما فتح بعض الأجانب خمارات فى بلاد الشام ، ووجد محمد على فى ذلك خسارة عليه أمر سليمان باشا رئيس اركان حرب قواته هناك بمنع هؤلاء الاجانب من اقامة هذه الخمارات ولما احتج بعض وكلاء قناصل الدول على ذلك لم يأبه محمد على لاحتجاجهم (١٦) .

٧ — وعندما بلغ محمد على أن بعض الهاربين من الجندية فى جهات صيدا وغيرها يلجأون الى قنصل فرنسا المقيم بمدينة صيدا للاحتماء به ، اعترض محمد على على ذلك بشدة ، وبحث مع القنصل الفرنسى المقيم بالاسكندرية هذا الموضوع وطالب بعدم تكراره (١٧) .

٨ — وعندما أخذ بعض التجار فى التقول على الحكومة أمر محمد على بوغوص بك بأن يتدم الى القناصل تقاريرا « بخصوص منع رعاياهم عديمى الأدب من سلاطة اللسان وتأديبهم » (١٨) .

ومع كل ذلك وعلى الرغم من حزم محمد على فى تصريف أمور بلاده ورغبته فى عدم املاء أى شروط من الأجانب عليه فقد كان أحيانا يرضخ

---

(١٤) نفسه : محفظة رقم (٨) وثيقة بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥١ هـ.
(١٥) نفسه : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٤١ هـ ٥
(١٦) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٥٣ هـ .
(١٧) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٣هـ.
(١٨) نفسه : محفظة رقم (٦) وثيقة بتاريخ ١٩ رجب ١٢٤٦ هـ .

لمطالبهم خصوصا اذا وافق عليها السلطان ، ووجد محمد على نفسه وحيدا والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

١ — على الرغم من عدم رضوخ محمد على لمطالب القناصل الأوربيين بوقف احتكار الحرير ، فانه بعد صدور فرمان الباب العالى فى أول رمضان ١٢٥١ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن الغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير وتمسك الأجانب بهذا الفرمان لم يجد محمد على بدا من تنفيذه (١٩) خاصة وان موافقة السلطان كانت تهدف الى كسر شوكه محمد على والايقاع بينه وبين الدول الأوربية .

ومما سبق يتضح أن محمد على حاول اكتساب ود الأوربيين بشرط الا تمس هذه المودة مصالحه ولم يستطع القناصل حملة على عمل شىء يتنافى مع مصالح مصر بل كثيرا ماكانوا يترددون اليه ، ويحاولون اكتساب رضاه وصداقته خاصة وأن بعضهم كان يعمل بالتجارة ، ويحاول المحافظة على مصالحه الشخصية لدى الحاكم الذى كانت له اليد الطولى فى ادارة شئون مصر ، وفى السيطرة على تجارتها الخارجية ولكن ذلك لم يدم طويلا خاصة بعد أن سايرت أوربا نظم الفلسفة الاقتصادية القائمة على مبدأ حرية التجارة (٢٠) . ولما ضاقت بريطانيا ذرعا بمحاولات محمد على الحد من حرية تجارتها أو عزت الى السلطان العثمانى بالغاء نظام الاحتكار ، فصدر فرمان « يالطه ليمان » والذى بمقتضاه تم الغاء نظام الاحتكار ، وانهيار نظام محمد على الاقتصادى من أساسه .

ثالثا : موقف محمد على من الخلافات الناجمة بين التجار الأوربيين والفلاحين :

بعد أن سمح محمد على فى عام ١٨٤٢ للتجار الأوربيين بحق التجول فى القرى المصرية والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض

---

(١٩) شكرى : مرجع سابق ص ٥٦ .

(٢٠) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر القاهرة ، دار المعارف ص ٢٦٦ .

عليهم من جانب الحكومة حدثت العديد من الخلافات بين هؤلاء التجار والأهالى خاصة وان التجار كانوا يدفعون جزءا من ثمن المحصول قبل كيله أو وزنه وكان بعض الاهالى يتراجعون عن بيع محاصيلهم ونتيجة لذلك انشئت محكمة أطلق عليها اسم « محكمة التجارة الأوربية » للفصل فى تلك الخلافات لذلك لم تنظر حكومة محمد على فى أى شكوى من هذا القبيل ولم تتدخل فيما يحدث بين الطرفيين فى بداية الأمر .

ونتيجة لمساندة هذه المحكمة للتجار ، وتدخلها فى شئون يعدها محمد على من أموره الخصوصية صدرت الأوامر بالغائها (٢١) كما حرم محمد على الأخذ بطريقة البيع مقدما حتى لا يتسابق التجار الى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد حصدها أو جنيها .

رابعا : حروب محمد على وآثارها على الاقتصاد المصرى :

لم تخل وثائق ديوان التجارة والمبيعات من التعرض للحروب التى خاضتها مصر فى عصر محمد على خاصة وان هذه الحروب كانت تؤثر على الاقتصاد المصرى ، وتخصم بعض تكاليفها أحيانا من ثمن المحاصيل التى لم يتم بيعها للتجار وهناك أمثلة عديدة على ذلك نذكر منها .

١ — أوضح محمد على فى رسالة له الى بوغوص بك مدير تجارته ضرورة ارسال مبلغ أربعين الف ريال فرنسى على أن يحسب هذا المبلغ على ثمن القطن الذى سيباع لتجار الاسكندرية فى عام ١٢٤٩ هـ حتى يمكن للسفن المصرية التى أرسلت لتشتيت الثوار الموجودين بموانى اليمن تأدية مهمتها بنجاح (٢٢) .

٢ — أن محمد على كان يشترى بعض الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لتسليح جيشه من النمسا ، وانه كان يستبدل القطن والفول المصرى

---

(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٥ خطاب من أرتين بك الى خسرو أفندى بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٩ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ .

بالسلاح النمساوى ويتضح ذلك مما كتبه محمد على الى بوغوص بك « بأن يشحن ثلاثة آلاف قنطار من القطن ومقدارا معلوما من الفول فى الفرقاطة آسيا ثم يرسلها الى اخيه بتريسته [٢٣] وانه سيكتب اليه كتابا بأن يصرف الجهد فى شراء الأسلحة اللازمة وشحنها فى الفرقاطة عينها وارسالها الى الاسكندرية [٢٤] .

٣ — انه نتيجة لحروب محمد على المتكررة رفضت شركات التأمين العالمية التأمين على السفن المصرية فى نظير ثمانية فى المائة نظرا للخسائر التى لحقت بهم ، وتراجعت عن هذا العمل بحجة عدم ضمان الأحوال المرتقبة ، وعدم رضاهم عن عمولة التأمين [٢٥] .

٤ — انه بعد انتصارات محمد على فى الجزيرة العربية خصص معاشات وماهيات شهرية لاشراف الحجاز امثال الشريف منصور والشريف حسن ، ومشايخ نجد امثال درويش محمد وأخيه درويش حميد وسلطان ابن محمد أبو ربيعة [٢٦] .

٥ — ان حروب محمد على فى بلاد المورة قد جلبت بالضرر الشديد على الاقتصاد المصرى حيث فقدت العديد من السفن المشحونة بالغلال ، وفر بعض التجار الاجانب من مصر قبل أن يصفوا حساباتهم [٢٧] .

٦ — ان تكاليف نقل القوات وتجهيزها للعمليات العسكرية كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه ، مما عرض خزينة البلاد فى العديد من

---

(٢٣) مينـــاء بروما نيا .

(٢٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ١٦ ربيع الأول ١٢٣٦ هـ .

(٢٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤١ هـ .

(٢٦) نفســـه : محفظة رقم ١٦ من محمد على الى ابنه الباشا فى ١٦ جمادى الأول ١٢٥٤ هـ .

(٢٧) نفســـه : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى غاية القعدة ١٢٤٣ هـ .

الاحيان لبعض الهزات ويبدو ذلك من المراسلات العديدة بين محمد على وكبار موظفيه ، وعلى سبيل المثال نذكر ان محمد على خلال حـــروبه فى الجزيرة العربية طلب من ناظـــر تجارته الاسراع فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار « حيث ان المشاه والفرسان الذين خصصوا الاخماد فتنـــة الدرعية سيقومون الى مهمتهم بعد خمسة عشر يوما ، وانه يطلب منـــه مضاعفة الهمة فى امـــر تحصيل الأموال التى يتوقف عليها القيام بهـــذه الحركات وما اليها من المهام والأغ اض » (٢٨) .

٧ — يتضح من مراسلات محمد على الى كبار موظفيه مدى تأثـــير نفقاته العسكرية على الاقتصاد المصرى لدرجة أدت الى حـــدوث ازمة اقتصادية فى البلاد فى عام ١٢٥٥ هـ ، اضطرته الى أن يصدر أوامره بوقف انشاء بعض المرافق والأبنية وتقليل المصاريف (٢٩) ودمج بعض المصالح فى بعضها الآخـــر لأجل التوفير ، كما يتأكد ذلك أيضا من خطاب أرســـله محمد على الى مدير الغربية ذكر فيه « بما ان خزينة المـــالية فى ضـــيق شديد من جهة النقود فعليه أن يرسل الى المـــالية نصف ما يحصـــــله من العهـــد الموجودة فى مديريته بعد ســـداد ما عليـــه من الاقســـاط اللازمـــة (٣٠) .

٨ — ان زيادة نفقات محمد على العسكرية وحاجته الملحة الى النقود أدت الى اضطراره لبيع محاصيله سلفا فقد كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد مما أدى به فى بعض الاحيان الى التورط فى اتفاقات مع التجار لم يستطع الوفاء بها (٣١) .

---

(٢٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .

(٢٩) نفسه : محفظة رقم (١٣) وثيقة من محمد على الى كتخدا صاحب السعادة فى ١٩ ذى الحجة ١٢٥٥ هـ .

(٣٠) نفســـه : محفظة رقم (٢٦) من الجناب العالى الى مديـــر الغـــربية .

(٣١) ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاســـع عشر ص ٢٦٥ .